



خلال أول 9 أشهر من 2026.. والمؤسسات المحلية تقود الشراء بـ 259,8 مليون دينار وتستحوذ على 53,4٪ من إجمالي المشتريات

الكويتيون يقتنصون الفرص في البورصة.. 340,99 مليون دينار صافي مشترياتهم

كما سجل الأفراد الأجانب صافي بيع محدودا بلغ نحو 1,21 مليون دينار، فيما بلغ صافي بيع الصناديق الاستثمارية نحو 2,54 مليون دينار، لترتفع مبيعات هذه الفئة إلى 291,46 مليون دينار.

أما المستثمرون الخليجيون، فسجلوا بدورهم صافي بيع بلغ نحو 49,53 مليون دينار خلال الأشهر التسعة، توزع بين صافي بيع للأفراد بنحو 23,16 مليون دينار، وصافي بيع للمؤسسات والشركات بنحو 23,49 مليون دينار، إلى جانب نحو 2,88 مليون دينار صافي بيع للصناديق الاستثمارية الخليجية. وتضع هذه الأرقام المستثمر المحلي في موقع مختلف عن بقية الجنسيات خلال أول 9 أشهر من العام، إذ سجل الكويتيون صافي شراء بلغ 340,99 مليون دينار، في الوقت الذي سجل فيه الخليجيون والجنسيات الأخرى صافي بيع بإجمالي مماثل تقريبا، فيما كانت المؤسسات والشركات الكويتية صاحبة النصيب الأكبر من الشراء الصافي المحلي.

وجاءت هذه التحركات ضمن سوق شهد نشاطا واسعا خلال الفترة من مطلع يناير وحتى نهاية سبتمبر 2026، إذ بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 15,88 مليار دينار، من خلال تداول نحو 60,25 مليار سهم وتنفيذ قرابة 3,98 ملايين صفقة.

المؤسسات الكويتية تقود القوة الشرائية في بورصة الكويت خلال 2026

شهدت بورصة الكويت نشاطاً واسعاً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 بتداولات بلغت إجمالياً 15.88 مليار دينار وقاد المستثمر المؤسسي المحلي الحركة الشرائية في السوق

السيولة المحلية: سيطرة للمؤسسات والشركات

340.99 مليون دينار إجمالي صافي الشراء الكويتي

المؤسسات الكويتية تستحوذ على 53.4٪ من إجمالي مشتريات السوق



التعاملات الخارجية: اتجاه بيعي متزامن

الأجانب يسجلون صافي بيع بقيمة 291.46 مليون دينار

قادت المؤسسات الأجنبية هذا التراجع بصافي بيع بلغ 287.69 مليون دينار.



توزعت المبيعات بنسب متقاربة



الكويتيين، الذين سجلوا صافي شراء بلغ نحو 340,99 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، ما يعني أن المؤسسات والشركات المحلية شكلت نحو 76,2٪ من إجمالي صافي الشراء الكويتي خلال الفترة. وبذلك، لم تكن القوة الشرائية الكويتية موزعة بالتساوي بين فئات المستثمرين، وإنما تركز جانبها الأكبر لدى المؤسسات والشركات، في حين جاء الأفراد الكويتيون في المرتبة التالية بصافي شراء بلغ نحو 88,62 مليون دينار، بعدما سجلوا مشتريات بقيمة 4,35 مليارات دينار مقابل مبيعات بنحو 4,27 مليارات دينار. وفي المقابل، تحركت بقية فئات المستثمرين الكويتيين

ضمن نطاقات محدودة مقارنة بالمؤسسات والأفراد، إذ سجلت الصناديق الاستثمارية الكويتية صافي بيع بلغ نحو 7,12 ملايين دينار، بينما سجلت محافظ العملاء صافي بيع بلغ نحو 302 ألف دينار، لتظل المحصلة

النهائية للمستثمر الكويتي إيجابية بقوة عند 340,99 مليون دينار صافي شراء. وفي الاتجاه المقابل تماما للمستثمر المحلي، سجل المستثمرون الأجانب صافي بيع بلغ نحو 291,46 مليون دينار. وجاء الجانب الأكبر منه من المؤسسات والشركات، التي سجلت صافي بيع بنحو 287,69 مليون دينار، بعد تنفيذ مشتريات بقيمة تقارب 2 مليار دينار مقابل مبيعات بنحو 2,29 مليار دينار.

للعام الرابع على التوالي من حيث القيمة

السعودية الأولى عالمياً في قيمة صادرات التمور بنحو ملياري ريال



مليون طن، ما يؤكد ريادتها في زراعة وإنتاج التمور، كما تحتضن أكثر من 37 مليون نخلة على أرضها في مختلف المناطق. يشار إلى أن المركز الوطني للنخيل والتمور يعمل على تطوير القطاع ورفع كفاءته، من خلال تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات التي تسهم في تحسين سلسلة القيمة لقطاع النخيل والتمور، وتعزيز حضور التمور السعودية في الأسواق العالمية، بصفتها نموذجا مغاليا لمنهج غذائي آمن وعالي الجودة.

واس: حققت المملكة العربية السعودية إنجازا عالميا جديدا، بحصولها على المركز الأول عالميا في تصدير التمور للعام الرابع على التوالي من حيث القيمة، وذلك بحسب البيانات الصادرة عن مركز التجارة العالمي، وبلغت قيمة صادراتها خلال العام 2025 نحو 1,938 مليار ريال، ما يعكس تطور قطاع النخيل والتمور، ودوره في رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم الاقتصاد الوطني، وفقا لمستهدفات رؤية السعودية 2030. وأشار الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للنخيل والتمور الأستاذ أحمد بن محمد الموسى إلى أن الاهتمام والدعم غير المحدود الذي يحظى به قطاع النخيل والتمور من قبل القيادة الرشيدة في المملكة أسهما في الوصول إلى تحقيق هذا الإنجاز، إضافة إلى تكامل الجهود بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وغيرها من الجهات ذات العلاقة، لتطوير سلاسل الإمداد، وتعزيز كفاءة التصدير، وتوسيع انتشار التمور السعودية عالميا. وأضاف أن هذا الإنجاز الوطني يعكس تنوع وجودة التمور السعودية وكفاءتها الإنتاجية، ويعزز مكانة المملكة في إنتاج وتصدير التمور، وتوسيع حضورها في أسواق التجزئة العالمية، مبينا أن مبادرة «تمكين صادرات التمور السعودية ودخولها للأسواق العالمية»، مثلت ركيزة أساسية في تحقيق هذا الإنجاز، وتوسيع نطاق صادرات التمور السعودية ليشمل العديد من الدول في مختلف أرجاء العالم. وذكر الموسى أن عدد الدول المستوردة للتمور السعودية ارتفع إلى أكثر من 125 دولة حول العالم، مما يؤكد زيادة الطلب عليها، لجودتها العالية، وتنوع أصنافها، وتلبية احتياجات وأذواق المستهلكين في مختلف أنحاء العالم. مشيرا إلى أن إجمالي إنتاج التمور في المملكة تجاوز 1,9

شملت مراجعة نظم إجراءات التدقيق المحاسبي ونشر الممارسات الأخلاقية في الأعمال ومبادئ وممارسات حوكمة الشركات

«التجارة» تبنت 3 مبادرات لتشجيع «الخاص» على تعزيز النزاهة



وفقا لمعايير محاسبية دولية معترف بها، لضمان جودة التدقيق المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالممارسات غير النظامية، واعتماد هذه الآلية كخطة تدقيق أولية والتصديق النهائي من قبل وزارة التجارة والصناعة، مما يعزز كفاءة عمليات الرقابة المالية، ويرفع من مستوى الامتثال لمعايير الشفافية. وتضمنت المبادرة الثانية وضع برنامج للتوعية والتدريب حول الممارسات الأخلاقية في الأعمال التجارية، وقالت «التجارة»، إنها عملت من خلالها على تنفيذ مجموعة من البرامج التوعوية والتدريبية التي تستهدف تعزيز النزاهة في بيئة الأعمال، ومنها:

تواصل وزارة التجارة والصناعة دعم جهود تعزيز النزاهة داخل القطاع الخاص، من خلال مبادرات تجمع بين تطوير التدقيق المالي، ورفع القدرات المهنية، ونشر الممارسات الأخلاقية في بيئة الأعمال، إلى جانب متابعة التزام الشركات بالمبادئ والمعايير المنظمة لأدائها. ويظهر تقرير الوزير للوزارة السنوي لعام 2025 أن هذه الجهود جاءت ضمن 3 مبادرات رئيسية في إطار استراتيجيتها للكويت لتعزز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2025، بما يستهدف تشجيع القطاع الخاص الكويتي على المساهمة بصورة أكبر في هذه المنظومة، وتضمنت المبادرات إجراءات عملية شملت التنسيق مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، واعتماد آلية تصديق وتدقيق مزدوجة للميزانيات، وتطوير قدرات مراقبي الحسابات، وتنفيذ برامج توعوية وتدريبية. كما سجلت المبادرة الخاصة بمتابعة مبادئ وممارسات حوكمة الشركات تقدما بنسبة 95٪ بالتعاون مع هيئة أسواق المال، مع العمل على تطوير أدوات إلكترونية لمتابعة الالتزام استمرارية المتابعة ورفع كفاءة الإجراءات. وفي تفاصيل هذه المبادرات،

10,15 مليارات دينار إنفاق عبر 110,45 ألف جهاز «نقاط بيع» خلال 8 أشهر

2,23 مليون عملية شراء بـ 41,78 مليون دينار يوميا عبر «كي نت»



الأشهر الثمانية، بما يعادل نحو 11,49 ألف دينار شهريا وقاربة 378 دينارا يوميا لكل جهاز. ولا يقتصر حجم النشاط على قيمة المبالغ المتداولة، إذ نفذ الجهاز الواحد في المتوسط نحو 4921 معاملة شراء منذ بداية العام وحتى نهاية أغسطس، بمتوسط يقارب 615 معاملة شهريا، وأكثر من 20 معاملة يوميا. وتظهر كثافة الاستخدام بصورة أوضح عند قياس قيمة العملية الواحدة، إذ بلغ متوسط معاملة الشراء عبر نقاط البيع نحو 18,67 دينارا خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، ما يكشف عن انتشار استخدام البطاقات في نطاق واسع من المشتريات اليومية بمختلف قيمها. وعلى المستوى الشهري، بلغ متوسط الإنفاق عبر شبكة نقاط البيع نحو 1,269 مليار دينار شهريا، بينما وصل متوسط عدد عمليات الشراء إلى نحو 67,946

أصبحت أجهزة نقاط البيع (أجهزة كي نت) جزءا رئيسيا من حركة الإنفاق اليومية في السوق الكويتي، إذ مرت عبر شبكتها مدفوعات بقيمة إجمالية بلغت نحو 10,152 مليارات دينار خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2026، من خلال 543,569 مليون معاملة شراء، نفذتها شبكة تضم نحو 110,458 ألف جهاز. وتكشف قراءة الأرقام على أساس يومي عن حجم النشاط الذي تعالجه هذه الشبكة، إذ بلغ متوسط الإنفاق عبر جميع أجهزة نقاط البيع نحو 41,78 مليون دينار يوميا خلال الفترة من بداية يناير وحتى نهاية أغسطس، بالتزامن مع تنفيذ نحو 2,237 مليون معاملة شراء يوميا. ويتوزع حجم الإنفاق على عدد الأجهزة، مر عبر جهاز نقاط البيع الواحد في المتوسط نحو 91,9 ألف دينار خلال

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي